

أقوال علماء الجرح والتعديل في مسلم بن خالد الزنجي ومروياته في صحيح ابن حبان

د. عبد الواسع محمد غالب الغشيمي*

algobary@gmail.com

ملخص:

يهدف البحث إلى التعريف بـ(مسلم بن خالد الزنجي) وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه، ومروياته في صحيح ابن حبان، وقد تكون البحث من مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة. تطرقت في المقدمة إلى أهمية البحث، وأهدافه، ومشكلته، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه. وتناولت في المطلب الأول: التعريف به، وفي المطلب الثاني: التعريف بشيوخه وتلاميذه، وفي المطلب الثالث: ذكرت أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ثم مناقشتها، وفي المطلب الرابع: دراسة مروياته في صحيح ابن حبان، والحكم عليها. وخلصت ما توصلت إليه أنه أحد فقهاء مكة ومفتيها، وعنه أخذ الشافعي العلم والفقهاء وأذن له بالفتيا. وقد اختلف النقاد في تعديله وجرحه، فمنهم من عدّله ومنهم من جرحه وبعد مناقشة أقوالهم تبين لي أن توثيق من وثقه كان لِدِينِهِ وزهده وورعه، أما روايته للحديث فلم يكن من أهل الحفظ والإتقان، ومن ثم فقد ضعفه أكثر النقاد.

الكلمات المفتاحية: مسلم بن خالد، مرويات، أقوال العلماء، ابن حبان.

* أستاذ الحديث وعلومه المشارك- قسم الدعوة والثقافة الإسلامية – كلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى – المملكة

Comments of Invalidation & Rectification Scholars on Muslim Bin Khalid Al-Zingi & his Narrations in Saheeh Ibn Habban

Dr. Abdul Wase Mohammed Ghalib Al-Ghushaimi*

algobary@gmail.com

Abstract:

This Research aims to identify Muslim Bin Khalid Al-Zingi, as well as the comments of invalidation and rectification Scholars on him and on his narrations in Saheeh Ibn Habban. The Research contains an introduction, four sections and a conclusion. The introduction handles the importance of the research, its goals, problem, previous studies and methodology. The first section contains the biography of Muslim Bin Khalid Al-Zingi, the second contains the introduction of his scholars and students, the third handles the invalidation and rectification scholars' comments on him as well as its discussion, and the fourth chapter is about his narrations in Saheeh Ibn Habban and his judgment of it. At the end, the researcher has found that Muslim Bin Khalid Al-Zingi is one of the jurists and mufti of Mecca, from whom Al-Shafie took the permission for making fatwas. The Critics have differed in his Invalidation and Rectification. Some of them Rectified him and some others invalidate him. After discussing their comments, it became clear to the researcher that the ones who rectify him was for the sake of his religiosity asceticism and piety; and as for his narration to Hadith, it is referred to that he wasn't from those who masterly memorized. Therefore, most critics criticizes him.

Keywords: Muslim Bin Khalid, Narrations, Comments of Invalidation, Ibn Habban.

* Associate Professor of Hadith and its Sciences, in Department of Da'wa "Calling to Islam" & Islamic Culture, Faculty of Da'wa and Fundamentals of Religion, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فإن معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ولقد كان لعلماء الجرح والتعديل جهود واسعة في بيان حال من عرف بالضعف والكذب، وكذا من عرف بالضبط والعدالة، وقد جعلوهم في ثلاث مراتب: منهم متفق على جلالتهم وإتقانهم، فلا يلتفت إلى ما فيهم من جرح عام، وإنما ينظر إلى ما جرحوا فيه من جرح خاص يتعلق بالطعن في بعض حديثهم، أو في روايتهم عن بعض شيوخهم، أو ما ثبت أنهم وهموا فيه من وهم يسير لا يضر في جانب إتقانهم وضبطهم.

ومنهم متفق على ضعفهم عند جمهور أئمة هذا الشأن، فلا يلتفت إلى توثيق من وثقهم توثيقاً عاماً، وينظر في ذلك إذا كان التوثيق خاصاً كتوثيقه في الرواية عن شيخ معين، أو روايته لصحيفة معينة، أو ضبطه لحديث بعينه.

ومنهم: مختلف فيهم جرحاً وتعديلاً، ولأجل ذلك يجب تحرير ألفاظهم، ومعرفة مناهجهم في الحكم على الرواة تساهلاً وتشدداً واعتدالاً.

وممن وقع فيه الخلاف (مسلم بن خالد الزنجي) إذ وثقه بعضهم، وجرحه أكثرهم، ولأجل ذلك كان إجراء هذا البحث لمعرفة أقوالهم فيه وبيان خلاصة ذلك، ثم دراسة مروياته في صحيح ابن حبان.

إشكالية البحث:

تتجلى إشكالية هذا البحث في اختلاف علماء الجرح والتعديل في مسلم بن خالد الزنجي، إذ وثقه بعضهم، وضعفه أكثرهم، وجمع بعضهم بين التوثيق والتجريح في لفظ واحد. ولما كان هذا التباين والاختلاف كان إجراء هذه الدراسة لمعرفة حال الموثقين، والمضعفين.

والبحث سيجيب عن الأسئلة الآتية: من هو مسلم بن خالد الزنجي؟ ومن شيوخه وتلامذته؟ وما العلوم التي اشتهر بها؟ ومن الذي وثقه من العلماء؟ ومن الذي ضعفه؟ وهل الذين وثقوه كان التوثيق تساهلا منهم أو ورعا؟ وهل الذين جرحوه كان جرحهم له تشددا منهم؟ وهل كان الجرح مفسرًا أو غير مفسر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعريف ب (مسلم بن خالد الزنجي).
- التعريف بشيوخه وتلاميذه.
- بيان أقوال علماء الجرح والتعديل فيه ومناقشتها وبيان الراجح منها.
- دراسة مروياته في صحيح ابن حبان.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث في الآتي:

- أن دراسة الرواة المختلف فيهم والوقوف على أقوال النقاد من أهم الأمور، إذ يترتب على ذلك قبول مروياتهم أو ردها.
- ما وصف به مسلم بن خالد الزنجي من العلم والفقہ وروايته للأحاديث عن أكثر من عشرين شيخا وما كان له من تلاميذ كثر رووا عنه.
- اختلاف أقوال علماء الجرح والتعديل في مسلم بن خالد الزنجي ما بين موثق له، ومضعف، ومتردد بين التوثيق والتضعيف؛ ما جعلني أقوم باستقراء أقوالهم ومناقشتها.
- بيان الأسباب التي جعلت بعض النقاد يترددون في توثيق مسلم بن خالد الزنجي أو تضعيفه.

لم أقف على دراسة مفصلة عنيت بتحرير أقوال النقاد في مسلم بن خالد الزنجي ومناقشتها، وتحرير موطن الخلاف وبيان الراجح من ذلك، ودراسة مروياته، سوى فقرة من مبحث لا تتجاوز صفحة واحدة، وعنوانه: (القول الفصل في الرواة المختلف بالحكم عليهم عند أئمة الجرح والتعديل) للباحث د. عدي جاسم حمادة الجبوري ساق فيها أقوال العلماء ولم يناقشها واكتفى بما رآه من وجهة نظره.

وجاء بحثي هذا لعرض كل أقوال النقاد في كتب الجرح، ثم دراستها، وبيان الراجح منها، ثم دراسة مروياته في صحيح ابن حبان.

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، ثم التحليلي لتحليل أقوال العلماء في مسلم بن خالد الزنجي، ومروياته وذلك بالرجوع إلى أصول كتب الجرح والتعديل، وكتب الحديث.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

اشتملت المطالب على الآتي:

المطلب الأول: التعريف ب (مسلم بن خالد الزنجي).

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: أقوال علماء الجرح والتعديل في مسلم بن خالد الزنجي.

المطلب الرابع: مروياته في صحيح ابن حبان.

المطلب الأول: التعريف بمسلم بن خالد الزنجي

أولاً: اسمه، وكنيته، ولقبه.

اسمه: قال المزي: "هو مسلم بن خالد بن قرقرة ويقال: ابن جرجة، ويقال: ابن سعيد بن جرجة القرشي، المخزومي، مولى عبد الله بن سفيان بن عبد الله بن عبد الأحد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي"⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: هو مسلم بن خالد بن فروة⁽²⁾.

كنيته: أبو خالد، وقيل: أبو عبد الله⁽³⁾.

لقبه: لقب بالزنجي⁽⁴⁾، لأمر منها: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: "قلت لسويد بن سعيد لم سمي الزنجي؟ قال: كان شديد السواد، وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: كان فقيه أهل مكة وإنما سمي الزنجي لأنه كان أشقر مثل البصلة لسواده".

أبو حاتم: "الزنجي مثل البصلة لسواده، وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: الزنجي إمام في الفقه والعلم، كان أبيض مشرباً حمرة، وإنما لقب بالزنجي لمحبته التمر، قالت له جاريتته: ما أنت إلا زنجي لأكل التمر، فبقي عليه هذا اللقب"⁽⁵⁾.

وقال السمعاني: "وإنما قيل له: الزنجي لأنه كان أبيض مشرباً بحمرة، ولأن أهل الحجاز فيهم سمرة فلما غلب عليه البياض قيل له: الزنجي على الضد، وهو مولى عبد الله بن سفيان بن عبد الله بن عبد الأحد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي"⁽⁶⁾.

ثانياً: مولده: ولد سنة 100هـ.

ثالثاً: طلبه للعلم

لازم ابن جريج مدّة، وتفقه، وأفتى، وتصدّر للعلم، وحمل الحروف عن عبد الله بن كثير⁽⁷⁾.

قال السمعاني: "كان من فقهاء أهل الحجاز وعلمائهم، ومنه تعلم الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي العلم والفقه، وإياه كان يجالس قبل أن يلقي مالك بن أنس"⁽⁸⁾.

وقال يعقوب: "سمعت مشايخ مكة -شرفها الله تعالى- يقولون: كانت له حلقة أيام ابن جريج، وكان يطلب ويسمع، ولا يكتب، ويجعل سماعه سفتجة⁽⁹⁾، فلما احتيج إليه وحدث كان يأخذ سماعه الذي قد غاب عنه"⁽¹⁰⁾.

وقال الذهبي: "مسلم بن خالد الإمام الفقيه، شيخ الحرم أبو خالد المخزومي، مولاهم، المكي المشهور بالزنجي"⁽¹¹⁾.

رابعاً: وفاته: كانت سنة 179هـ، وقيل: سنة 180هـ في مكة⁽¹²⁾.

قال ابن سعد: "وتوفي سنة ثمانين ومائة بمكة"⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: شيوخه وتلامذته

أولاً: شيوخه: روى عن داود بن أبي هند، وزيد بن سعد، وزيد بن أسلم، وأبي طوالة عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن إسحاق المدني، وعبد الرحمن بن عمر، ويقال: عبد الرحيم بن عمر، ويقال: ابن يحيى المدني، وعبد الملك بن جريج، وعبيد الله بن عمر العمري، وعتبة بن مسلم، وعمرو بن دينار، وعمرو بن يحيى بن عمارة المازني، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، ومحمد بن الحارث بن سفيان المخزومي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة⁽¹⁴⁾.

ثانياً: تلامذته: منهم محمد بن إدريس الشافعي، وقد أذن له في الإفتاء⁽¹⁵⁾ وروى عنه أيضاً: إبراهيم بن شماس السمرقندي، وإبراهيم بن عمرو بن أبي صالح، وإبراهيم بن موسى الرازي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وآدم بن أبي إياس، والأسود بن عامر شاذان، والحكم بن موسى القنطري، وزكريا بن عدي، وسعيد بن عون، وسويد بن سعيد، وسفيان الثوري فيما قيل، والصلت بن مسعود الجحدري، وعبد الله بن رجاء الغداني، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وعبد الله بن محمد النفيلي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وعثمان بن صالح السهمي، وعثمان بن محمد بن عثمان الرازي، وعلي بن

الجعد الجوهري، وعمر بن يزيد السيارى، وأبو نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن الحسن التميمي،
ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومروان بن عبيد الله الرقي، ومروان بن محمد الطاطري،
ومسدد بن مسرهد، ونصر بن حماد الوراق، وهشام بن عمار، والهيثم بن يمان، ويحيى بن زكريا بن
أبي زائدة وهو من أقرانه، ويعقوب بن أبي عباد المكي⁽¹⁶⁾.

المطلب الثالث: أقوال أهل العلم فيه

أولاً: عن فقهه وعبادته

قال الأزرقى: "كان فقيها عابدا يصوم الدهر"⁽¹⁷⁾.

وقال إبراهيم الحرابي: "كان فقيه مكة"⁽¹⁸⁾.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "الزنجي إمام في الفقه والعلم"⁽¹⁹⁾.

ثانياً: عن حديثه

اختلف فيه أئمة الجرح والتعديل على قولين⁽²⁰⁾:

القول الأول: القائلون بتوثيقه: وهم ابن معين في قول، وابن أبي خيثمة، والدارقطني في
قول.

قال ابن أبي خيثمة: "هو ثقة"⁽²¹⁾.

وقال الدوري: "سألت يحيى بن معين عن مسلم بن خالد الزنجي فقال: ثقة"⁽²²⁾.

وقال عثمان الدارمي: "قلت له -أي لابن معين-: فالزنجي؟ فقال: ثقة"⁽²³⁾.

وقال ابن أبي مريم: "سمعت يحيى بن معين يقول: مسلم بن خالد الزنجي ليس به بأس"⁽²⁴⁾.

وقال ابن محرز: "سمعت يحيى بن معين يقول: "كان مسلم بن خالد ثقة صالح الحديث فما أنكروا
عليه حديثه"⁽²⁵⁾.

وقال الدار قطني: "ثقة حكاة ابن القطان"⁽²⁶⁾.

وقال أيضاً: "مسلم بن خالد الزنجي ثقة إلا أنه سيئ الحفظ"⁽²⁷⁾.

وذكره أبو حفص ابن شاهين في «جملة الثقات»⁽²⁸⁾.

وقال أحمد بن عدي: "وهو حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به"⁽²⁹⁾.

وقال الذهبي: "إمام صدوق بهم"⁽³⁰⁾.

وقال ابن حجر: "فقيه صدوق كثير الأوهام"⁽³¹⁾.

القول الثاني: القائلون بجرحه

ومنهم: ابن نمير، وابن سعد، وابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد بن حنبل، والدارمي،
والبخاري، وأبو زرعة الرازي، وأبو داود، والبزار، والنسائي، والساجي، والعقيلي، وابن أبي حاتم، وابن
حبان، وابن شاهين، والبرقاني، وابن القطان، والذهبي، وابن عبد الهادي، وابن حجر.

قال ابن نمير: "مسلم بن خالد الزنجي ليس يعبأ بحديثه"⁽³²⁾.

وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث كثير الغلط والخطأ في حديثه وكان في بدنه نعم الرجل
ولكنه كان يغلط"⁽³³⁾.

وقال عثمان الدارمي: "قلت له -أي لابن معين-: فالزنجي؟ فقال: ليس بذالك في الحديث"⁽³⁴⁾.

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن ابن معين: "ليس بشيء"⁽³⁵⁾.

وقال علي بن المديني: "ليس بشيء"⁽³⁶⁾ وقال مرة: "منكر الحديث ما كتبت عنه وما كتبت عن
رجل عنه"⁽³⁷⁾.

أما الإمام أحمد فقد لينه⁽³⁸⁾، وقال عبد الله بن أحمد: سألته (يعني أباه) عن مسلم بن خالد

الزنجي، قال: هو كذا وكذا، قال عبد الله: الذي يقول أبي كذا وكذا، كان يحرك يده⁽³⁹⁾.

وقال الدارمي: "ليس بذاك في الحديث" (40).

وقال البخاري: "منكر الحديث" (41)، وقال مرة: "يكتب حديثه ولا يحتج به، يعرف وينكر" (42)،

وقال مرة: "ذاهب الحديث" (43).

وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث" (44)، وفي قول: "لا يحتج به" (45).

وقال أبو داود: "ضعيف لكثرة غلظه" (46).

وقال البزار: "لم يكن بالحافظ" (47).

وقال النسائي: "ضعيف" (48) وقال أيضاً: "وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ" (49).

وقال الساجي: "صدوق، كثير الغلط، صاحب رأي وفقه، حدثني أحمد بن محمد، قال:

سمعت يحيى بن معين يقول: كان مسلم بن خالد ثقة صالح الحديث، وكان يرى القدر، قال أبو

يحيى: قد روى عنه ما ينفي القدر، ثنا بدر بن مجاهد، ثنا سليمان بن داود، قال: سمعت معاذ بن

معاذ يقول: أتيت -يعني مسلماً- لأكتب عنه، فسمعت من منزله صوت غناء، وكان معي جالساً على

بابه، فصاح عليه، فكف، ثم عاد إلى الغناء، فصاح عليه، ثم قام فدخل، فخرج أسود، فقال: هو

الله إذا ذهبتم يقترح علينا الأصوات" (50).

وقال العقيلي أيضاً: "ضعيف" (51).

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن مسلم بن خالد الزنجي فقال: ليس بذاك القوى، منكر

الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، تعرف وتنكر" (52).

وقال ابن حبان: "كان يخطئ أحياناً" (53).

وقال ابن شاهين: "ضعيف" (54).

وذكره البرقاني "في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه" (55).

وقال ابن القطان: "فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَتَّقَهُ قَوْمٌ -وَهُوَ أَحَدُ الْمُقْمَهَاءِ- فَإِنَّهُ سَيِّئُ الْحِفْظِ" (56).

وقال الذهبي "ضعفه أبو داود لكثرة غلطه" (57).

وقال ابن عبد الهادي: "ليس بالقوي"، وقال مرة: "ضعيف"، وقال آخر: "تكلم فيه غير واحد من الأئمة" (58).

وقال ابن حجر: "ساق له الذهبي أحاديث ثم قال: فهذه الأحاديث ترد بها قوة الرجل ويضعف" (59).

المطلب الثالث: مناقشة أقوال العلماء

بعد النظر في أقوال العلماء تبين لي أن الذين وثقوه هم: ابن أبي خيثمة، وابن معين، والدارقطني، وذهب ابن عدي، والذهبي، وابن حجر، إلى أنه في مرتبة الحسن.

والذين جرحوه: هم أكثر العلماء وقد أطلقوا عليه ألفاظا مختلفة تارة بأنه (منكر الحديث)، وتارة (ضعيف) وتارة (ليس بالقوي)، وأخرى (سيئ الحفظ)، وأخرى (كثير الغلط والخطأ)، وأخرى (ليس بشيء).

والذي أخلص إليه من الأقوال: أن من وثقه في بعض الألفاظ كان لدينه وزهده وعبادته، ومن ضعفه - وهم أكثر النقاد - كان بسبب كثرة خطئه وأوهامه، ولسوء حفظه، ومن ثم فإنه يكتب حديثه ولا يحتج به، لكنه إذا توبع من قبل راو آخر مثله أو أقوى منه، أو عُضِد برواية أخرى، فإن حديثه يرتقي إلى مرتبة الحديث الحسن.

المطلب الرابع: مروياته في صحيح ابن حبان

1 - قال ابن حبان: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل ببست (60)، وعبد الله بن محمود بن سليمان السعدي المروزي بمرو (61)، قالوا: حدثنا عبد الوارث بن عبد الله العتكي، قال: حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن العلاء، عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "كرم المرء دينه ومروءته عقله وحسبه خلقه" (62).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد، والحاكم، والبيهقي، والقضاعي، وابن الجوزي⁽⁶³⁾ من طرق عن مسلم الزنجي، بهذا الإسناد.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، فتعقبه الذهبي بقوله: بل مسلم "يعني الزنجي" ضعيف، وما خَرَجَ له.

وأخرجه البزار⁽⁶⁴⁾ عن محمد بن بشار، عن معدي بن سليمان، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "حسب المرء ماله، وكرمه تقواه" أو قال: "الحسب المال، والكرم التقوى".

وأورده الهيثمي⁽⁶⁵⁾ وقال: رواه أحمد والطبراني في "الأوسط"، والبزار. ولم يتكلم الهيثمي عليه. وأخرجه ابن أبي شيبة، والبيهقي⁽⁶⁶⁾ من قول عمر موقوفاً بلفظ: "حسب الرجل دينه، ومروءته خلقه، وأصله عقله".

الحكم على الحديث:

في إسناده ضعف من أجل مسلم بن خالد الزنجي. قال ابن الجوزي: "قال علي بن المديني: مسلم بن خالد ليس بشيء، وقال الرازي: "لا يحتج به"⁽⁶⁷⁾.

وللحديث شاهد من حديث سمرة بن جندب بلفظ: "الحسب المال، والكرم التقوى".

أخرجه الترمذي، وابن ماجه، والحاكم، والبيهقي، والبعثي⁽⁶⁸⁾ من طرق عن سلام بن أبي مطيع، عن قتادة عن الحسن، عن سمرة، ورجاله ثقات، إلا أن سلام بن أبي مطيع "ثقة في روايته عن قتادة ضعف⁽⁶⁹⁾، والحسن مدلس"⁽⁷⁰⁾.

قلت: وقد عنعنه، لكن متن الحديث صحيح لشواهد؛ ولذا حَسَنَهُ الترمذي، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي.

ومما تقدم فالحديث بشاهده حسن. وقد صححه الألباني (71).

2- قال ابن حبان: أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا محمد بن الصباح الدولابي، قال: حدثنا مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فلينصب عصا فإن لم يكن معه عصا فليخط خطأ ثم لا يضره من مر أمامه".

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي، وأحمد، وأبو داود، وابن ماجّة، وابن حبان، والبغوي، والبيهقي (72) من طرق عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث، عن جده، سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإن لم يجد فلينصب عصاً، فإن لم يكن معه عصا فليخط خطأ ثم لا يضره ما مر أمامه». واللفظ لأبي داود.

وعند أحمد: جاء سنده عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث العذري، قال مرة: عن أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده.

وأخرجه أبو داود، وابن خزيمة، والبيهقي (73) من طرق عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية، حدثني أبو عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة.

الحكم على الحديث:

اختلف العلماء في تصحيحه وتضعيفه على قولين:

القول الأول: قال بصحته، ومنهم: ابن حنبل، وابن حبان، وابن المديني.

حيث إن ابن حبان ذكره في صحيحه.

وقال ابن عبد البر: "وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ فَكَانَا يُصَحِّحَانِ هَذَا الْحَدِيثَ" (74).

القول الثاني: قال: بتضعيفه، ومنهم: الشافعي في المذهب القديم، وأبو داود، والبغوي، وابن

الصلاح، والنووي.

قال الشافعي بمصر: "لَا يَخْطُ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَطًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ

فَيَتَّبِعُ" (75).

وقال أبو داود: "قال سفيان: لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ولم يعي إلا من هذا الوجه قال: قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه فتفكر ساعة ثم قال: ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو، قال سفيان: قدم ههنا رجل بعدما مات إسماعيل بن أمية فطلب هذا الشيخ أبا محمد حتى وجده فسأله عنه فخلط عليه" (76).

وقال البيهقي: "وفي إسناده ضعف" (77).

وقال النووي: "وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْخَطِّ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، قَالَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ تَضْعِيفَهُ، وَأَشَارَ إِلَى تَضْعِيفِهِ الشَّافِعِيُّ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ أَخَذَ بِهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَسَنَّ حَرَمَلَةَ وَقَالَ فِي الْبُيُوطِيِّ: وَلَا يَخْطُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَطًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ فَيَتَّبِعُ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَأَمَّا تَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيثِ لِإِخْتِلَافِ الرَّوَاةِ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ أَحَدِ رَوَاتِهِ، وَقَالَ غَيْرُ الْبَيْهَقِيِّ: هُوَ ضَعِيفٌ لِاضْطِرَابِهِ" (78).

وجعله ابن الصلاح مثلاً للحديث المضطرب، حيث قال: "ما روينا عن إسماعيل بن أمية، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ في المصلي: "إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً".

فرواه بشر بن المفضل، وروح بن القاسم، عن إسماعيل هكذا، ورواه سفيان الثوري عنه، عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواه حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم، عن أبيه، عن أبي هريرة، ورواه وهيب وعبد الوارث، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث. وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج: سمع إسماعيل عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة، وفيه من الاضطراب أكثر مما ذكرناه، والله أعلم" (79).

وقال عبد الحق الأشبيلي: "صحح أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني هذا الحديث، وضعفه غيرهما من أجل رواية أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث له، عن جده حريث، ويقال: أبو محمد بدل أبي عمرو، ولم يقل: مالك، ولا أبو حنيفة، ولا الليث بالخط، وقد روي حديث الصلاة إلى الخط عن أبي هريرة من طرق ولا يصح ولا يثبت الحديث، ذكر ذلك الدارقطني. وقال أحمد بن حنبل: "الخط بالعرض حوراء مثل الهلال يعني منعطفًا، وقال غيره: الخط بالطول"⁽⁸⁰⁾.

مناقشة القولين: أما من ضعفه فبعلتين

الأولى: الاضطراب في سنده حيث ورد تارة من طريق أبي مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ جَدِّهِ، وتارة من طريق أبي عمرو بن حريث.

الأخرى: جهالة أبي محمد بن عمرو بن حريث وجده. قال ابن حجر: "أبو عمرو بن محمد بن حريث، أو ابن محمد بن عمرو بن حريث وقيل: أبو محمد بن عمرو بن حريث مجهول"⁽⁸¹⁾.

وأما من صححه كابن حبان فقد حاول رفع الجهالة عن روايه فقال: "عمرو بن حريث هذا شيخ من أهل المدينة، روى عنه سعيد المقبري، وابنه أبو محمد، يروي عن جده، وليس هذا بعمرو بن حريث المخزومي ذلك له صحبة، وهذا عمرو بن حريث بن عمارة، من بني عذرة، سمع أبو محمد بن عمرو بن حريث جده حريث بن عمارة عن أبي هريرة"⁽⁸²⁾.

وقال ابن حجر: "وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ، وَلَمْ يُصِبْ مَنْ رَعَمَ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ"⁽⁸³⁾

الحكم على الحديث:

ضعيف للاضطراب في سنده وجهالة أبي محمد بن عمرو بن حريث.

قال مالك: "الْخَطُّ بَاطِلٌ"⁽⁸⁴⁾.

وقال ابن قدامة رحمه الله: "وقدر السترة في طولها: ذراع أو نحوه. قال الأثرم: سئل أبو عبد الله عن آخرة الرجل كم مقدارها؟ قال: ذراع. كذا قال عطاء: ذراع. وبهذا قال الثوري، وأصحاب الرأي. وروي عن أحمد، أنها قدر عظم الذراع. وهذا قول مالك، والشافعي، والظاهر أن هذا على سبيل التقريب لا التحديد؛ لأن النبي ﷺ قدرها بآخرة الرجل، وآخرة الرجل تختلف في الطول والقصر، فتارة تكون ذراعاً، وتارة تكون أقل منه، فما قارب الذراع أجزاء الاستتار به" (85).

وسئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: عن مقدار السترة للمصلي، فأجاب: "السترة التي يضعها المصلي الأفضل أن تكون كمؤخرة الرجل نحو ثلثي ذراع، وإن كانت أقل من ذلك، فلا حرج حتى لو كانت سهماً أو عصاً، فإنها تجزئ" (86).

3 - قال ابن حبان: حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرنا مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه قال: خرج رسول الله ﷺ وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال: "ما هؤلاء؟" ف قيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يصلي بهم، وهم يصلون بصلاته فقال رسول الله ﷺ: "أصابوا، أو نعم ما صنعوا" (87).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود، وابن خزيمة، وابن عبد البر، والبيهقي (88) من طريق عبد الله بن وهب، أخبرنا مسلم بن خالد عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه.

قال أبو داود: "ليس هذا الحديث بالقوي، مسلم بن خالد ضعيف".

قال ابن حجر: "وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف، والمحموظ أن عمر هو الذي جمع الناس

على أبي بن كعب" (89).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

الذي يفهم من هذا أنه كان في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فعن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع⁽⁹⁰⁾ متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، "ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم قال عمر: نعم البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون، يريد آخر الليل، وكان الناس يقومون أوله".

أخرجه البخاري، ومالك⁽⁹¹⁾.

وقال عبد الرحيم العراقي: "استدل به على أن الأفضل في قيام شهر رمضان أن يفعل في المسجد في جماعة لكونه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك، وإنما تركه لمعنى قد أمن بوفاته عليه الصلاة والسلام وهو خشية الافتراض، وبهذا قال الشافعي، وجمهور أصحابه، وأبو حنيفة، وأحمد، وبعض المالكية، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه فعله عن علي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وسويد بن غفلة، وزاذان، وأبي البختري، وغيرهم، وقد أمر به عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واستمر عليه عمل الصحابة رضي الله عنهم وسائر المسلمين، وصار من الشعائر الظاهرة كصلاة العيد"⁽⁹²⁾.

4 - قال ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان بالرقعة، وإبراهيم بن أبي أمية بطرسوس، قالوا: حدثنا عمر بن يزيد السيارى، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه"⁽⁹³⁾.

أخرجه أحمد⁽⁹⁴⁾ من طريق الحكم بن موسى، ثنا مسلم بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو.

وإسناده ضعيف لضعف مسلم بن خالد.

وأخرجه الطيالسي، وأحمد، والنسائي، وابن ماجه⁽⁹⁵⁾، من طرق عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ولفظه عند الطيالسي: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا هِيَ كَفَّارَتُهَا".

وعند أحمد: "فرأى غيرها خيرا منها فهي كفارتها".

ولفظه عند النسائي: "فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير".

وعند ابن ماجه: "فرأى غيرها خيرا منها فليتركها كفارتها".

وإسناده حسن لغيره.

وللحديث شواهد:

الأول: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين فرأى

غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه".

أخرجه مسلم، والترمذي، والبيهقي⁽⁹⁶⁾، من طرق عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، به.

الثاني: من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين

فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه". أخرجه مسلم، والدارمي، والنسائي، وابن

ماجه، والبيهقي⁽⁹⁷⁾.

الحكم على الحديث:

حسن بشواهده.

5 - قال ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله القطان، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا مسلم بن خالد الزنجي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: "الخراج⁽⁹⁸⁾ بالضمّان"⁽⁹⁹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الشافعي، والبخاري، والترمذي، وابن ماجة، والدارقطني، والبيهقي، والحاكم، والبيهقي⁽¹⁰⁰⁾ من طرق عن مسلم بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

ولفظه عند البيهقي: "أن رجلاً اشترى غلاماً في زمن النبي ﷺ وبه عيب لم يعلم به فاستغله ثم علم العيب فردّه فخاصمه إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنه استغله منذ زمان فقال رسول ﷺ: "الغلة بالضمّان".

وإسناده ضعيف لأجل مسلم بن خالد الزنجي.

قال البخاري: "وقال مسلم بن خالد: عن هشام، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ ولا يصح، ورواه جرير عن هشام، ولم يسمعه من أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ ولا يصح.

وأخرجه ابن الجوزي: من طريق إبراهيم بن عبد الله، وهو الهروي قال: نا أبو الهيثم، خالد بن مهران البلخي، عن هشام بن عروة، عن أبيه. وقال: "رواه مسلم بن خالد، عن هشام، وهذا الحديث لا يصح، مسلم بن خالد قال ابن المديني: ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: ما أرى لهذا الحديث أصلاً"⁽¹⁰¹⁾.

قلت: وقد تابعه عمر بن علي المقدمي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به، وفيه: عمر بن علي بن عطاء المقدمي، قال ابن حجر: "ثقة وكان يدلّس شديداً"⁽¹⁰²⁾ وقد عنعنه.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة"، وقال أيضاً:

"استغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي قلت: تراه تدليساً؟ قال: لا".

وقد توبع من طريق ابن أبي ذئب، عن مخلد بن خفاف، عن عروة بن الزبير، به.

أخرجه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، والطحاوي،
والحاكم،⁽¹⁰³⁾ وفيه مخلد بن خفاف، قال ابن حجر: "مقبول"⁽¹⁰⁴⁾، وقال البخاري: "فيه نظر"⁽¹⁰⁵⁾.

والحديث ذكره ابن أبي حاتم وقال: "سئل أبي عنه فقال: لم يرو عنه غير أبي ذئب، وليس هذا
إسناد تقوم به الحجة، يعني الحديث الذي يروي مخلد بن خفاف.... غير أنني أقول به لأنه أصلح من
آراء الرجال"⁽¹⁰⁶⁾.

وقال البيهقي: "هذا حديث حسن".

الحكم على الحديث:

حسن لغيره، بما له من المتابعات.

6 - قال ابن حبان: أخبرنا ابن قتيبة، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال:

أخبرني مسلم بن خالد، عن ابن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: "لما رجعت مهاجرة الحبشة إلى
رسول الله ﷺ قال: "ألا تحدثوني بأعجب ما رأيتم بأرض الحبشة؟" قال فتية منهم: يا رسول الله بينما
نحن جلوس مرت علينا عجوز من عجائزهم تحمل على رأسها قلة من ماء فمرت بفتى منهم، فجعل
إحدى يديه بين كتفيها، ثم دفعها على ركبتيها فانكسرت قلتها، فلما ارتفعت التفتت إليه ثم قالت:
ستعلم يا غدر إذا وضع الله الكرسي، وجمع الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا
يكسبون فسوف تعلم أمري وأمرك عنده غدا فقال رسول الله ﷺ: "صدقت، ثم صدقت، كيف
يقدم الله قوما لا يؤخذ لضعيفهم من شديدتهم؟"⁽¹⁰⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه، وأبو يعلى⁽¹⁰⁸⁾ من طرق عن يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن

خثيم، عن أبي الزبير، به.

وإسناده حسن فيه: يحيى بن سليم الطائفي، قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ" (109) وفيه عبد الله بن عثمان بن خيثم "صدوق" (110).

وله شواهد:

الأول: من حديث بريدة، عند الطبراني، والبخاري، والبيهقي (111) أخرجه من طرق عن عطاء بن السائب، عن محارب بن دثار، عن ابن بريدة عن أبيه.

ولفظ البيهقي: "لما قدم جعفر من الحبشة قال له رسول الله ﷺ: "ما أعجب شيء رأيت؟، قال: رأيت امرأة على رأسها مكمل من طعام فمر فارس يركض فأذراه، فجعلت تجمع طعامها وقالت: ويل لك يوم يضع الملك كرسيه فيأخذ للمظلوم من الظالم، فقال النبي ﷺ تصديقا لقولها: "لا قدست أمة أو كيف قدست لا يؤخذ لضعيفها من شديدها وهو غير متعنع".

قال الهيثمي: "رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه عطاء بن السائب، وهو ثقة لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات" (112).

الثاني: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: كيف تقدس أمة لا يؤخذ لضعيفها من قويمها".

أخرجه الطبراني (113) من طريق موسى بن إسماعيل، ثنا عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، عن ابن أبي مليكة.

وفي إسناده: "عبد الرحمن بن أبي بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المدني ضعيف" (114).

الثالث: من حديث سفيان بن الحارث بن عبد المطلب عند الحاكم، والبيهقي، وابن حجر (115).

أخرجاه من طرق عن شعبة، عن سماك بن حرب، عن مدرك بن المهلب، عن شيخ، به.

ولفظ الحاكم: "قال شعبة: "كنا مع مدرك بن المهلب بسجستان فسمعت شيخا يحدث عن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، عن النبي ﷺ قال: "إن الله لا يقدر أمة لا يأخذ الضعيف حقه من القوي وهو غير متعنع".

قال الحاكم: "لم يسند أبو سفيان عن النبي ﷺ غير هذا الحديث الواحد، ولم يقيم إسناده عن شعبة غير غندر".

قال ابن حجر: "وسنده صحيح لولا هذا الشيخ الذي لم يسم" (116).

الرابع: من حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي شيبة، وابن ماجه، وأبي يعلى (117) أخرجه من طرق عن ابن أبي عبيدة، عن أبيه، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري. ولفظه عند ابن ماجه: قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يتقاضاه ديناً كان عليه فاشتد عليه حتى قال له: أخرج عليك إلا قضيتني، فانتهره أصحابه وقالوا: ويحك تدري من تكلم؟ قال: إني أطلب حقي، فقال النبي ﷺ: "هلا مع صاحب الحق كنتم؟ ثم أرسل إلى خولة بنت قيس فقال لها: إن كان عندك تمر فأقرضينا حتى يأتينا تمرنا فنقضيك" فقالت: نعم بأبي أنت يا رسول الله، قال: فأقرضته فقضى الأعرابي وأطعمه. فقال: أوفيت أوفى الله لك، فقال: "أولئك خيار الناس، إنه لا قدست أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متعتع".

الحكم على الحديث:

حسن بشواهد. وقد صححه الألباني (118).

7 - قال ابن حبان: أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقعة، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا مسلم بن خالد، عن موسى بن عقبة، عن أمه، عن أم كلثوم، عن أم سلمة، قالت: لما تزوجني رسول الله ﷺ قال: "إني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواق مسك ولا أراه إلا قد مات وسترد الهدية فإن كان كذلك فهي لك؟"، قالت: فكان كما قال النبي ﷺ مات النجاشي وردت الهدية فدفع النبي ﷺ إلى كل امرأة من نسائه أوقية مسك، ودفع الحلة وسائر المسك إلى أم سلمة" (119).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد، وابن سعد، والطبراني، والحاكم، وابن أبي عاصم، والبيهقي (120) من طريق مسلم بن خالد، عن موسى بن عقبة، عن أمه، عن أم كلثوم بنت أبي سلمة، به.

وإسناده ضعيف لضعف مسلم بن خالد الزنجي، ووالدة موسى بن عقبة، لم أقف لها على ترجمة، وقد اضطرب مسلم بن خالد في تعيينها.

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني. وأم موسى بن عقبة لا أعرفها"⁽¹²¹⁾.

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ورد عليه الذهبي بقوله: "منكر ومسلم الزنجي ضعيف".

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف.

8- قال ابن حبان: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن موسى، قال: حدثنا الصلت بن مسعود، قال: حدثنا مسلم بن خالد، قال: حدثنا شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس للنساء وسط الطريق".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي، والبيهقي⁽¹²²⁾ من طرق عن علي بن سعيد، عن الصلت بن مسعود، عن مسلم بن خالد، عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة، به. وإسناده ضعيف لضعف مسلم بن خالد الزنجي.

وللحديث شاهد من حديث حمزة بن أبي أسيد الأنصاري، عن أبيه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو خارج من المسجد: فاختلط الرجال مع النساء في الطريق فقال رسول الله ﷺ للنساء: "استأخرن فإنه ليس لكن أن تحققن الطريق"⁽¹²³⁾ عليكن بحافات الطريق"، فكانت المرأة تلتصق بالجدار حتى إن ثوبها ليتعلق بالجدار من لصوقها به".

أخرجه أبو داود، والطبراني، والبيهقي⁽¹²⁴⁾ من طرق عن عبد الله بن مسلمة، عن عبد العزيز الدراوردي، عن أبي اليمان- هو الرحال- عن شداد بن أبي عمرو بن حماس، عن أبيه، به.

وهذا إسناد ضعيف فيه: "أبو اليمان الرحال المدني، اسمه كثير بن يمان، ويقال: ابن جريج،

قال ابن حجر: "مستور"⁽¹²⁵⁾، وفيه: شداد بن أبي عمرو بن حماس الليثي المدني: "مجهول"⁽¹²⁶⁾.

الحكم على الحديث:

حسن لغيره، قال الألباني: "وبالجملة فالحديث حسن بمجموع الطريقتين"⁽¹²⁷⁾.

ويستفاد من الحديث الزجر عن شيء مضمهر فيه، وهو مماسة النساء الرجال في المشي، إذ وسط الطريق الغالب على الرجال سلوكه، والواجب على النساء أن يتخللن الجوانب حذرا مما يتوقع من مماستهم إياهن.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "قال علي رضي الله عنه: ما يغار أحدكم أن يزاحم امرأته العلوج بمنكها -يعني في السوق-، وكذلك لما قدم المهاجرون المدينة كان العزاب ينزلون دارا معروفة لهم متميزة عن دور المتأهلين، فلا ينزل العزب بين المتأهلين، وهذا كله لأن اختلاط أحد الصنفين بالآخر سبب الفتنة، فالرجال إذا اختلطوا بالنساء كان بمنزلة اختلاط النار والحطب، وكذلك العزب بين الأهلين فيه فتنة لعدم ما يمنعه فإن الفتنة تكون لوجود المقتضى"⁽¹²⁸⁾.

وقد تكلم ابن الحاج المالكي عن النساء وما يحصل منهن من بعض الأمور المخالفة لأداب الحشمة والحياء عند خروجهن من بيوتهن ومزاحمتن للرجال في الطرقات فقال: "وَتَخْرُجُ إِحْدَاهُنَّ إِلَى الطَّرِيقِ كَأَنَّهَا عَرُوسٌ تُجَلِّي، وَتَمْشِي فِي وَسْطِ الطَّرِيقِ، وَتُزَاحِمُ الرِّجَالَ، وَلَهُنَّ صَنْعَةٌ فِي مَشْيِهِنَّ، حَتَّى أَنَّ الرِّجَالَ لَيَرْجِعُونَ مَعَ الْجِيْطَانِ حَتَّى يُوسِعُوا لَهُنَّ فِي الطَّرِيقِ أَغْنِي الْمُتَّقِينَ مِنْهُنَّ، وَعَظِيمُهُنَّ يُخَالِطُوهُنَّ وَيُزَاحِمُوهُنَّ وَيَمَازِحُوهُنَّ قَصْدًا، كُلُّ هَذَا سَبَبُهُ عَدَمُ النَّظَرِ إِلَى السُّنَّةِ وَقَوَاعِدِهَا وَمَا مَضَى عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِذَا نَبَتْ الْعَالِمُ عَلَى هَذَا وَأَمْتَالِهِ أُنْصَدَّتْ هَذِهِ الْمُثَالِمُ، وَرَجِيَّ لِلْجَمِيعِ بَرَكَتُهُ ذَلِكَ، فَمَنْ رَجَعَ عَمَّا لَا يَنْبَغِي فَهُوَ الْقَصْدُ الْحَسَنُ، وَمَنْ لَمْ يَرْجِعْ عُلِمَ أَنَّهُ مُكْتَسِبٌ لِلدُّنُوبِ فَيَبْقَى مُنْكَسِرَ الْقَلْبِ لِأَجْلِ ذَلِكَ، وَفِي الْكُسْرِ مِنَ الْخَيْرِ مَا قَدْ عُلِمَ، وَمَنْ أَنْكَسَرَ رَجِيَّ لَهُ التَّوْبَةُ وَالرُّجُوعُ"⁽¹²⁹⁾.

9- قال ابن حبان: أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب، أخبرني مسلم بن خالد، عن ابن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر قال: لما جاء رسول الله ﷺ بالحجر قال: "لا تسألوا نبيكم الآيات، هؤلاء قوم صالح سألوها نبيهم آية فكانت الناقة ترد عليهم من هذا الفج، وتصدر من هذا الفج فيشربون من لبنها يوم ورودها مثل ما غيهم من مائهم فعقروها فوعدوا ثلاثة أيام، وكان وعد الله غير مكذوب، فأخذتهم الصيحة فلم يبق تحت أديم السماء رجل إلا أهلك، إلا رجل في الحرم منعه الحرم من عذاب الله" قالوا: يا رسول الله من هو؟ قال: "أبو رغال أبو ثقيف"⁽¹³⁰⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم⁽¹³¹⁾ من طريق مسلم بن خالد، عن ابن خثيم، عن أبي الزبير، به. قلت: وهذا الإسناد ضعيف. فيه مسلم بن خالد الزنجي، روى له أبو داود، وابن ماجه، وهو كثير الغلط، وفيه: ابن خثيم: واسمه عبدالله بن عثمان قال ابن حجر: "صدوق"⁽¹³²⁾، وفيه أبو الزبير المكي: صدوق يدللس⁽¹³³⁾، وقد عنعنه هنا. وأخرجه أحمد، والطبري وابن كثير⁽¹³⁴⁾ من طرق عن عبد الرزاق، عن معمر، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن أبي الزبير، عن جابر.

ولفظه عند أحمد: "لما مر رسول الله ﷺ بالحجر قال: "لا تسألوا الآيات وقد سألتها قوم صالح فكانت ترد من هذا الفج وتصدر من هذا الفج فعتوا عن أمر ربهم فعقروها فكانت تشرب ماءهم يوماً ويشربون لبنها يوماً فعقروها فأخذتهم صيحة أهد الله عز وجل من تحت أديم السماء منهم إلا رجلاً واحداً كان في حرم الله عز وجل، قيل: من هو يا رسول الله؟، قال: "هو أبو رغال"، فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب قومه".

قال ابن كثير: "هذا الحديث ليس في شيء من الكتب الستة، وهو على شرط مسلم"⁽¹³⁵⁾. وقال في مكان آخر: "إسناده صحيح"⁽¹³⁶⁾.

وأخرجه الطبراني⁽¹³⁷⁾ من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، به. وابن لهيعة قال ابن حجر:
"صدوق خلط بعد احتراق كتبه"⁽¹³⁸⁾.

وأورده الهيثمي وقال: "رواه الطبراني في الأوسط، والبخاري، وأحمد بنحوه، ورجال أحمد رجال
الصحيح"⁽¹³⁹⁾.

وقال ابن حجر: "رواه أحمد والحاكم عن جابر بإسناد حسن"⁽¹⁴⁰⁾.

وقد ورد عند الترمذي⁽¹⁴¹⁾ من حديث عبد الله بن عمر موقوفاً أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه،
فقال له عمر: لتراجعن نساءك أو لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال.

وأخرجه أحمد⁽¹⁴²⁾ أيضاً عن ابن عمر وسعى الرجل "غيلان بن سلمة الثقفي". وهذا سياقه
عن عبد الله بن عمر: أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي ﷺ: "اختر
منهن أربعاً"، فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه، فبلغ ذلك عمر، فقال: إني لأظن
الشیطان فيما يسترق من السمع سمع بموتك، فقذفه في نفسك ولعلك أن لا تمكث إلا قليلاً، وإيم
الله لتراجعن نساءك ولترجعن في مالك أو لأورثهن منك، ولأمرن بقبرك فيرجم كما رجم قبر أبي رغال".

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁴³⁾ عن ابن عمر ولفظه: "أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة، فقال
له النبي ﷺ: "خذ منهن أربعاً".

وقال جرير⁽¹⁴⁴⁾ يهجو الفرزدق:

إذا مات الفرزدق فارجموه كما تَرْمُون قبر أبي رغال⁽¹⁴⁵⁾.

الحكم على الحديث.

إسناده حسن لغيره.

10 - قال ابن حبان: أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، قال:
حدثنا مسلم بن خالد، قال: حدثني ابن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس "أن الملاء من قريش

اجتمعوا في الحجر فتعاقدوا باللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، ونائلة، وإساف: لوقد رأينا محمداً لقمنا إليه قيام رجل واحد فلم نفارقه حتى نقتله، فأقبلت ابنته فاطمة تبكي حتى دخلت على النبي ﷺ فقالت: هؤلاء الملاء من قومك قد تعاقدوا عليك لو قد رأوك قاموا إليك فقتلوك فليس منهم رجل إلا عرف نصيبه من دمك قال: "يا بنية ايتيني بوضوء" فتوضأ، ثم دخل المسجد، فلما رآوه قالوا: ها هو ذا، ها هو ذا فخفضوا أبصارهم وسقطت أذقانهم في صدورهم فلم يرفعوا إليه بصراً، ولم يقم إليه منهم رجل فأقبل رسول الله ﷺ حتى قام على رؤوسهم فأخذ قبضة من تراب وقال: "شاهت الوجوه" ثم حصيهم فما أصاب رجلاً منهم من ذلك الحصى حصاة إلا قتل يوم بدر".

تخریج الحديث:

أخرجه أبو نعيم⁽¹⁴⁶⁾ من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ حُثَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، بِهِ. وإسناده ضعيف لأجل مسلم بن خالد الزنجي. وأخرجه أحمد، والحاكم، والبيهقي⁽¹⁴⁷⁾، من طرق عن يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان، عن سعيد بن جبير، به.

ولفظه عند أحمد: فقال: "يا بنية أريني وضوءاً" فتوضأ ثم دخل عليهم المسجد فلما رآوه قالوا: ها هو ذا، وخفضوا أبصارهم، وسقطت أذقانهم في صدورهم، وعقروا في مجالسهم، فلم يرفعوا إليه بصراً، ولم يقم إليه منهم رجل، فأقبل رسول الله ﷺ حتى قام على رؤوسهم فأخذ قبضة من التراب فقال: "شاهت الوجوه" ثم حصيهم بها فما أصاب رجلاً منهم من ذلك الحصى حصاة إلا قتل يوم بدر كافراً".

وهذا الإسناد فيه: يحيى بن سليم الطائفي، قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ"⁽¹⁴⁸⁾.

الحكم على الحديث:

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح قد احتجا جميعاً بيحيى بن سليم، واحتج مسلم بعبد الله بن عثمان بن خثيم ولم يخرجاه ولا أعرف له علة" ووافقه الذهبي.

وذكره الهيثمي⁽¹⁴⁹⁾ وقال: "رواه أحمد بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح".

قلت: وللحديث شاهد من حديث سلمة بن الأكوع، قال: غزونا مع رسول الله ﷺ حينئذ فلما واجهنا العدو تقدمت فأعلو ثنية فاستقبلني رجل من العدو فأرميه بسهم فتواري عني فلما دريت ما صنع ونظرت إلى القوم فإذا هم قد طلوعوا من ثنية أخرى فالتقوا هم وصحابة النبي ﷺ فولى صحابة النبي ﷺ وأرجع منهزما وعلي بردتان متزرا بإحدهما مرتديا بالأخرى، فاستطلق إزاري فجمعتهما جميعا ومررت على رسول الله ﷺ منهزما وهو على بغلته الشهباء فقال رسول الله ﷺ: "لقد رأى ابن الأكوع فزعا"، فلما غشوا رسول الله ﷺ نزل عن البغلة ثم قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل به وجوههم فقال: "شاهت الوجوه"⁽¹⁵⁰⁾، فما خلف الله منهم إنسانا إلا ملأ عينيه ترابًا بتلك القبضة، فولوا مدبرين، فهزمهم الله عز وجل، وقسم رسول الله ﷺ غنائمهم بين المسلمين".

أخرجه مسلم، وابن حبان⁽¹⁵¹⁾.

الحكم على الحديث:

حسن بشاهده.

11 - قال ابن حبان: أخبرنا عمرو بن عمر الهمداني بنصيبين⁽¹⁵²⁾، حدثنا عبد الله بن عيسى الفروي، حدثنا عبد الملك بن الماجشون، حدثني مسلم بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: "اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب خاصة"⁽¹⁵³⁾.

تخريج الحديث:

أما إسناد ابن حبان ففيه ضعيفان، الأول: عبد الله بن عيسى الفروي، قال ابن الجوزي: "قال ابن حبان: يروي العجائب ويقلب على الثقات الأخبار"⁽¹⁵⁴⁾، وفيه مسلم بن خالد الزنجي ضعفه العلماء.

وأخرجه ابن ماجة، وابن عدي⁽¹⁵⁵⁾، من طريق عبد الملك بن الماجشون، حدثني الزنجي بن خالد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

قال البوصيري⁽¹⁵⁶⁾: "حديث ضعيف، فيه عبد الملك بن الماجشون، ضعفه بعض، وذكره ابن حبان في الثقات، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه أبو حاتم، والنسائي، وغيرهم، ووثقه ابن معين، وابن حبان".

وأخرجه الحاكم⁽¹⁵⁷⁾ من طريق عبد العزيز بن عبد الله الأويسبي، ثنا الماجشون بن أبي سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ومدار هذا الحديث على حديث الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود: "اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك"، وقد تفرد به مجالد بن سعيد عن الشعبي، ولم أذكر لمجالد فيما قبل روايته"، ووافقه الذهبي.

وأخرجه الحاكم أيضًا⁽¹⁵⁸⁾ من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن مجالد، عن الشعبي، عن مسروق، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "اللهم أعز الإسلام بعمر بن الخطاب، أو بأبي جهل بن هشام، فجعل الله دعوة رسول الله ﷺ لعمر رضي الله عنه، فبني عليه ملك الإسلام وهدم به الأوثان".

قلت: وفي إسناده: مجالد بن سعيد، قال ابن حجر: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره"⁽¹⁵⁹⁾.

وللحديث شواهد:

الأول: من حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك، بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب، قال: وكان أحبهما إليه عمر".

أخرجه أحمد، والترمذي، والحاكم من طرق عن المبارك بن فضالة، وخارجة بن عبد الله الأنصاري، كليهما عن نافع، به⁽¹⁶⁰⁾.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر".

وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

الثاني: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "اللهم أعز الإسلام بأبي جهل بن هشام أو بعمر، قال: فأصبح فغدا عمر على رسول الله ﷺ فأسلم".

أخرجه الترمذي⁽¹⁶¹⁾ من طريق النضر أبي عمر، عن عكرمة، به. وقال: "هذا حديث غريب من هذا الوجه، وقد تكلم بعضهم في النضر أبي عمر وهو يروي مناكير من قبل حفظه".

الحكم على الحديث:

حسن بشواهد، وقد صححه الألباني⁽¹⁶²⁾.

12 - قال ابن حبان: أخبرنا عمر بن عمر الهمداني، حدثنا أبو الطاهر، حدثنا ابن وهب،

أخبرني مسلم بن خالد، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: 38] قالوا: يا رسول الله من هؤلاء الذين إن تولينا استبدلوا بنا ثم لا يكونوا أمثالنا، فضرب على فخذ سلمان الفارسي ثم قال: "هذا وقومه لو كان الدين عند الثريا لتناوله رجال من فارس"⁽¹⁶³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبري، وأبو نعيم⁽¹⁶⁴⁾ من طرق عن عبد الله بن وهب، أخبرني مسلم بن خالد، ثنا العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، به. وإسناده ضعيف بسبب مسلم بن خالد الزنجي.

وأخرجه الترمذي وأبو نعيم والبيهقي⁽¹⁶⁵⁾ من طرق عن إسماعيل بن جعفر، عن عبد الله بن جعفر بن نجيع، عن العلاء، به.

وهذا الإسناد فيه: عبد الله بن نجيع السعدي، قال ابن حجر: "ضعيف"⁽¹⁶⁶⁾.

وأخرجه الترمذي أيضا⁽¹⁶⁷⁾ من طريق عبد الرزاق، عن شيخ من أهل المدينة، عن العلاء، به، وقال: هذا حديث غريب في إسناده مقال.

وأخرج طرفه الأخير: أحمد، ومسلم⁽¹⁶⁸⁾ من طرق عن عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن جعفر الجزري، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة.

ولفظه عند مسلم: "قال رسول الله ﷺ: "لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس -أو قال-: من أبناء فارس حتى يتناوله".

الحكم على الحديث:

حسن بما له من المتابعات.

الخاتمة:

توصلت في خاتمة هذا البحث إلى النتائج الآتية:

1- أن مسلم بن خالد الزنجي أحد فقهاء مكة ومفتيها، كان عابدا زاهدا يصوم الدهر، أخذ علمه من أكثر من عشرين شيخاً وكان له تلاميذ كثير أخذوا عنه العلم، ومنهم الإمام الشافعي الذي صحبه وأخذ عنه الفقه وأذن له بالفتيا.

2- اختلفت أقوال علماء الجرح والتعديل في تعديله وتجريحه على قولين:

القول الأول: المعدلون له وهم ابن أبي خيثمة، وابن معين، والدارقطني في قول لهما، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر العسقلاني ووصفوه بقولهم: (ثقة)، (لا بأس به)، (صدوق له أوهام)، (حسن الحديث).

القول الثاني: المجرحون له وهم أكثر النقاد أمثال: ابن سعد، وابن المديني، والإمام أحمد، والبخاري، وابن معين، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، والنسائي، وابن أبي حاتم، وغيرهم، وكانت ألفاظ تجريحهم هي: (منكر الحديث)، (ليس بذاك في الحديث)، (ليس بالقوي)، (ليس بشيء)، (لا يحتج به)، (يخطئ أحيانا)، (ذاهب الحديث)، (تعرف وتنكر)، (يكتب حديثه ولا يحتج به)، (لم يكن بالحافظ)، (سئ الحفظ)، (ضعيف)، (كثير الغلط)، (كثير الأوهام).

- 3- لعل الذين ذهبوا إلى تعديله بقولهم: (ثقة) إنما كان ذلك لدينه، وزهده، وورعه، إذ لم يكن من أهل الحفظ والإتقان ومن ثم فقد ضعفه أكثر النقاد، فهو ضعيف الحديث غير محتج به، ويكتب حديثه للاعتبار فإن عضد بأحاديث أخرى ارتقى إلى مرتبة الحديث الحسن.
- 4- بلغ عدد مروياته في صحيح ابن حبان (12) حديثاً منها: (9) أحاديث حسنة بما لها من المتابعات والشواهد، و(3) أحاديث ضعيفة.

الهوامش والإحالات:

- (1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 508/27.
- (2) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 115/10.
- (3) البخاري، التاريخ الصغير: 262/2. المزي، تهذيب الكمال: 509/27.
- (4) الزنجي: بفتح الزاي والنون الساكنة وفي آخرها الجيم، بلاد الزنج معروفة، وهي بلاد السودان، والمشهور بهذه النسبة أبو عبد الله، ويقال أبو خالد مسلم بن خالد بن مسلم بن سعيد بن قرقرة القرشي. السمعاني، الأنساب: 375/6.
- (5) المزي، تهذيب الكمال: 512/27.
- (6) السمعاني، الأنساب: 375/6.
- (7) الصالحي، طبقات علماء الحديث: 374/1.
- (8) السمعاني، الأنساب: 357/6. ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: 77/2.
- (9) سفتجة: وأصلها أن يكون لواحد ببلد متاع عند رجل أمين فيأخذ من آخر عوض ماله ويكتب له خوفاً من غائلة الطريق، فارسي من سفته. قلعي، معجم لغة الفقهاء: 19.
- (10) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: 77/2. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (11) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 187/1.
- (12) الذهبي، تاريخ الإسلام: 335/3. الذهبي، العبر في أخبار من غير: 214/1.
- (13) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 499/5.
- (14) المزي، تهذيب الكمال: 509/27، 510. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 115/10، 116.
- (15) الصالحي، طبقات علماء الحديث: 374/1.
- (16) المزي، تهذيب الكمال: 510/27. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (17) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 187/1.
- (18) الصالحي، طبقات علماء الحديث: 375.

- (19) المزي، تهذيب الكمال: 512/27.
- (20) ينظر: القول الفصل في الرواة المختلف بالحكم عليهم عند أئمة الجرح والتعديل، عدي جاسم حمادة: 655.
- (21) ابن أبي خيثمة، أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير: 91.
- (22) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدوري: 60/3.
- (23) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي: 118/1.
- (24) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10. ابن معين، معرفة الرجال: 85/1.
- (25) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 309/6. ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (26) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 117/10.
- (27) الدارقطني، سنن الدارقطني: 46/3.
- (28) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات: 228.
- (29) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 311/6.
- (30) الذهبي، المغني في الضعفاء: 655/2، رقم: (6206).
- (31) ابن حجر، تقريب التهذيب: 529/1، رقم: (6625).
- (32) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 323/1.
- (33) ابن سعد، الطبقات الكبرى: 499/5.
- (34) ابن معين، تاريخ ابن معين برواية الدارمي: 118/1.
- (35) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (36) البخاري، التاريخ الأوسط: 263/2. البخاري، التاريخ الكبير: 260/7. ابن الجوزي، العلل المتناهية: 221/1. ابن الجوزي: 117/3.
- (37) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 308/6، 309.
- (38) ابن المبرد، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم: 238، ترجمة رقم: (986).
- (39) ابن حنبل، العلل: 478/2، رقم: (3140).
- (40) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (41) البخاري، الضعفاء الكبير: 125/1. البخاري، الضعفاء الصغير: 150/1.
- (42) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (43) الترمذي، العلل الكبير: 191/1.
- (44) ابن الجوزي، الضعفاء والمتركون: 117/3.
- (45) البيروتي، أسنى المطالب: 215.

- (46) الذهبي، تاريخ الإسلام: 742/4، رقم: (275). الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 258/2، رقم: (5413).
- (47) الهيثمي، كشف الأستار عن زوائد البزار: 284/2.
- (48) النسائي، الضعفاء والمتروكون: 90، رقم: (569).
- (49) النسائي، تسمية فقهاء الأمصار: 127. ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 117/3.
- (50) البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 172/11.
- (51) العقيلي، الضعفاء الكبير: 151/4.
- (52) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 138/8.
- (53) ابن حبان، الثقات: 448/7.
- (54) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين: 178/1.
- (55) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (56) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، 132/3.
- (57) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 258/2.
- (58) ابن عبد الهادي، تَنْفِيحُ التَّحْقِيقِ فِي أَحَادِيثِ التَّعْلِيلِ: 321/2، 273/3، 374.
- (59) ابن حجر، تهذيب التهذيب: 116/10.
- (60) بُسْت: بضم الباء وهي مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة وهي حسنة كثيرة الخضرة والأنهار، خرج منها جماعة من الأئمة منهم أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي إمام عصره، ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب: 151.
- (61) مرو: مرو العظمى أشهر مدن خراسان، الحموي، معجم البلدان: 112/5.
- (62) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 232/2، رقم: (483).
- (63) ابن حنبل، المسند: 365/2، رقم (8759). الحاكم، المستدرک: 212/1، رقم: (425). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 136/7، ح (13555)، و195/10، رقم (20599). القضاعي، مسند الشهاب: 143/1، رقم: (190). ابن الجوزي، العلل المتناهية: 609/3، رقم: (1003).
- (64) البزار، مسند البزار: 430/2، رقم (8385).
- (65) الهيثمي، مجمع الزوائد 440/10، رقم (17841).
- (66) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة: 266/5، رقم: (25946). البيهقي، السنن الكبرى: 195/10، رقم: (20600).
- (67) ابن الجوزي، العلل المتناهية: 609/3.

- (68) الترمذي: محمد بن عيسى: سنن الترمذي: 390/5 رقم (3271). ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 1410/2، رقم: (4219). الحاكم، المستدرک: 177/2 رقم: (2690)، 361/4، رقم: (7922). البيهقي، السنن الكبرى: 135/7، رقم: (13554). البغوي، شرح السنة: 125/13، رقم: (3554).
- (69) ابن حجر، تقريب التهذيب: 261.
- (70) نفسه: 160.
- (71) الألباني، صحيح الجامع الصغير: 649، رقم: (5489).
- (72) الحميدي، مسند الحميدي: 206/2، رقم: (1023). ابن حنبل، المسند: 249/2، رقم: (7386). أبو داود، سنن أبي داود: 240/1، رقم: (689). ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 303/1، رقم: (943). ابن حبان، صحيح ابن حبان: 125/6، رقم: (2361). البغوي، شرح السنة: 451/2، رقم: (541). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 270/2، رقم: (3278). وفي السنن الصغرى: 530/1، رقم: (590).
- (73) أبو داود، سنن أبي داود: 240/1، رقم: (690). ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: 13/2، رقم: (811). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 270/2، رقم: (3279).
- (74) ابن عبد البر، الاستذكار: 175/6.
- (75) نفسه: 174/6.
- (76) أبو داود، سنن أبي داود: 240/1.
- (77) البغوي، شرح السنة: 451/2.
- (78) النووي، المجموع شرح المذهب: 246/3.
- (79) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 55.
- (80) الأشبيلي، الأحكام الوسطى: 345/1.
- (81) ابن حجر، تقريب التهذيب: 661.
- (82) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 125/6.
- (83) ابن حجر، بلوغ المرام: 70/1، رقم: (23).
- (83) ابن عبد البر، الاستذكار: 174/6.
- (85) ابن قدامة، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل: 67/2.
- (86) ابن عثيمين، مجموع فتاوى ورسائل: 326/12.
- (87) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 282/6، رقم: (2541).
- (88) أبو داود، سنن أبي داود: 438/1، رقم: (1377). ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: 339/3، رقم: (2208). ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد: 111/8. البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 495/2، رقم: (4338).
- (89) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: 252/4.

- (90) أوزاع: أي متفرون، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 393/5.
- (91) البخاري، صحيح البخاري: 707/2، رقم: (1906). مالك، الموطأ: 114/1، رقم: (250).
- (92) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب: 86/3.
- (93) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 188/10، رقم: (4347).
- (94) ابن حنبل، المسند: 204/2، رقم: (6907).
- (95) الطيالسي، مسند الطيالسي: 18/4، رقم: (2373). ابن حنبل، المسند: 185/2، رقم: (6736). النسائي، سنن النسائي الكبرى: 127/3، رقم: (4723). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 682/1، رقم: (2111).
- (96) مسلم، صحيح مسلم: 1271/3، رقم: (1650). الترمذي، سنن الترمذي: 107/4 ح 1530.
- (97) مسلم، صحيح مسلم: 1272/3، رقم: (1651). الدارمي، سنن الدارمي: 243/2، رقم: (2345). النسائي، سنن النسائي الكبرى: 128/3، رقم: (4729). ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 681/1، رقم: (2108). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 32/10، رقم: (19636).
- (98) المراد بالخراج: الدخل والمنفعة، ومعنى الحديث: أن من اشترى شيئاً فاستغله بأن كان عبداً فآخذ كسبه، أو داراً فسكنها، أو أجرها، فآخذ غلتها، أو دابة فركبها، أو كراها فآخذ الكراء، ثم وجد بها عيباً قديماً، فله أن يردّها إلى بائعها، وتكون الغلة للمشتري، لأن المبيع كان مضموناً عليه، فقوله: "الخراج بالضمان" أي: ملك الخراج بضمان الأصل، البيهقي، شرح السنة: 163/8، 164.
- (99) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 98/11، رقم: (4927).
- (100) الشافعي، مسند الشافعي: 189، رقم: (917). البخاري، التاريخ الكبير: 243/1، الترمذي، سنن الترمذي: 582/3، ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 754/2، رقم: (2243). الدار قطني، سنن الدار قطني: 53/3، رقم: (213). البيهقي، شرح السنة: 162/8، رقم: (2118). الحاكم، المستدرک: 18/2، رقم: (2176). السنن الكبرى: 321/5، رقم: (10522).
- (101) ابن الجوزي، العلل المتناهية: 596/2.
- (102) ابن حجر، تقريب التهذيب: 416.
- (103) الشافعي، مسند الشافعي: 189، رقم: (916). ابن حنبل، المسند: 49/6، رقم: (24270). أبو داود، سنن أبي داود: 306/2، رقم: (3508). الترمذي، سنن الترمذي: 581/3، رقم: (1285). النسائي، سنن النسائي الكبرى: 11/4، رقم: (6081). الدار قطني، سنن الدار قطني: 53/3، رقم: (214). الطحاوي، شرح معاني الآثار: 21/4، رقم: (5133).
- البيهقي، شرح السنة: 163/8، الحاكم، المستدرک: 19/2، رقم: (2179).
- (104) ابن حجر، تقريب التهذيب، 523.
- (105) العقيلي، الضعفاء الكبير: 386/8.
- (106) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: 347/8.

- (107) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 443/11، رقم: (5058).
- (108) ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 1329/2، رقم: (4010). أبو يعلى، مسند أبي يعلى: 7/4، رقم: (2003).
- (109) ابن حجر، تقريب التهذيب: 591.
- (110) نفسه: 313.
- (111) الطبراني، المعجم الأوسط: 252/5، رقم: (5234). البزار، مسند البزار: 144/2، رقم: (4464). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 94/10، رقم: (199909).
- (112) الهيثمي، مجمع الزوائد: 375/5.
- (113) الطبراني، المعجم الكبير: 118/11، رقم: (11230).
- (114) ابن حجر، تقريب التهذيب: 337.
- (115) الحاكم، المستدرک: 287/3، رقم: (5117). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 93/10، رقم: (19988). ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 180/7.
- (116) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: 180/7.
- (117) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة: 458/4، رقم: (22105). ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 810/2، رقم: (2426). أبو يعلى، مسند أبي يعلى: 344/2، رقم: (1091).
- (118) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: 419/1، رقم: (4186).
- (119) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 515/11، رقم: (5114).
- (120) ابن حنبل، المسند: 404/6، رقم: (27317). ابن سعد، الطبقات الكبرى: 95/8. الطبراني، المعجم الكبير: 81/25، رقم: (21322). الحاكم، المستدرک: 205/2، رقم: (2766). ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، 602/5، رقم: (3459). البيهقي، سنن البيهقي الكبرى: 26/6، رقم: (10910).
- (121) الهيثمي، مجمع الزوائد: 512/8.
- (122) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 5/4. البيهقي، شعب الإيمان: 174/6، رقم: (78239).
- (123) تحققن الطريق: هُوَ أَنْ يركبْنَ حَقَّهَا وهو وسطها: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر: 299/1.
- (124) أبو داود، سنن أبي داود: 790/2، رقم: (5272). الطبراني، المعجم الكبير: 261/19، رقم: (16250). البيهقي، الأدب: 273، رقم: (668).
- (125) ابن حجر: تقريب التهذيب: 685.
- (126) نفسه: 264.
- (127) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: 512/2، رقم: (856).
- (128) ابن تيمية، الاستقامة: 361.
- (129) ابن الحاج، المدخل: 245/1.

- (130) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 77/14، رقم: (6197).
- (131) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین: 371/2، رقم: (3304).
- (132) ابن حجر، تقریب التهذیب: 313.
- (133) نفسه: 506.
- (134) ابن حنبل، المسند: 296/3، رقم: (14193). الطبري، تفسير الطبري: 537/12. ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 439/3، 440. ابن كثير، البداية والنهاية: 317/1، 165/7.
- (135) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 440/3. ابن كثير، البداية والنهاية: 317/1.
- (136) ابن كثير، البداية والنهاية: 165/7.
- (137) الطبراني، المعجم الأوسط: 37/9، رقم: (9069).
- (138) ابن حجر، تقریب التهذیب: 319.
- (139) البيهقي، مجمع الزوائد: 118/7، رقم: (11078).
- (140) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: 380/6، 381.
- (141) الترمذي، سنن الترمذي: 435/3، رقم: (1128).
- (142) ابن حنبل، المسند: 14/2، رقم: (4631).
- (143) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: 628/1، رقم: (1953).
- (144) جرير: هو أبو حذرة جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر بن سلمة التميمي الشاعر المشهور، كان من فحول شعراء الإسلام، وكانت بينه وبين الفرزدق مشادة ونقائض، وأجمعت العلماء أنه ليس في شعراء الإسلام مثل ثلاثة: جرير، والفرزدق، والأخطل.
- مات جرير سنة (111هـ)، وأما الفرزدق فهو أبو فراس همام بن غالب التميمي الشاعر المشهور، مات سنة (110). ابن خلكان، وفيات الأعيان: 321/1.
- (145) ابن منظور، لسان العرب: 291/11.
- (146) أبو نعيم الأصبهاني، دلائل النبوة: 192/1، رقم: (139).
- (147) ابن حنبل، المسند: 303/1، رقم: (2762). الحاكم، المستدرک: 170/3، رقم: (4742). البيهقي، دلائل النبوة: 277/2. أبو نعيم الأصبهاني، دلائل النبوة: 65/1، رقم: (48).
- (148) ابن حجر، تقریب التهذیب: 591.
- (149) البيهقي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: 417/8، رقم: (13872).
- (150) شأهت الوجوه: أي قُبحت، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 1249/2.
- (151) مسلم، صحيح مسلم: 1402/3، رقم: (1777). ابن حبان، صحيح ابن حبان: 450/14، رقم: (6520).

- (152) نصيبين: مدينة على شاطئ الفرات كبيرة تعرف بنصيبين الروم: الحموي: ياقوت بن عبد الله: معجم البلدان: 289/5.
- (153) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 15306، رقم: (6882).
- (154) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 135/2.
- (155) ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 39/1، رقم: (105). ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: 310/6.
- (156) البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة: 17.
- (157) الحاكم، المستدرک: 89/3، رقم: (4485).
- (158) نفسه: 89/3، رقم: (4486).
- (159) ابن حجر، تقريب التهذيب: 520.
- (160) ابن حنبل، المسند: 95/2، رقم: (5696). الترمذي، سنن الترمذي: 617/5، رقم: (3681). الحاكم، المستدرک: 89/3، رقم: (4484).
- (161) الترمذي، سنن الترمذي: 618/5، رقم: (3683).
- (162) الألباني، مشكاة المصابيح: 316/3، رقم: (6036).
- (163) ابن حبان، صحيح ابن حبان: 62/16، رقم: (7123).
- (164) الطبري، تفسير الطبري: 193/22. أبو نعيم، تاريخ أصمهان: 21/1.
- (165) الترمذي، سنن الترمذي: 384/5، رقم: (3261). أبو نعيم، تاريخ أصمهان: 21/1.
- (166) ابن حجر، تقريب التهذيب: 298.
- (167) الترمذي، سنن الترمذي: 383/5، رقم: (3260).
- (168) ابن حنبل، المسند: 308/2، رقم: (8067). مسلم، صحيح مسلم: 1972/4، رقم: (2546).

قائمة المصادر والمراجع:

- 1) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت. 327 هـ)، الجرح والتعديل، عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1952م.
- 2) ابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (ت. 279 هـ)، أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
- 3) ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد (ت. 235 هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1404 هـ.

- 4) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني (ت.287هـ)، الأحاد والمثاني، تحقيق، باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط1، 1991م.
- 5) ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت.606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.
- 6) ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عز الدين ابن الأثير (ت.630هـ)، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر، بيروت، د.ت.
- 7) البخاري، الضغفاء الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
- 8) البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.
- 9) التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب (ت.737هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1985م.
- 10) ابن الترمكمان، علاء الدين علي بن عثمان (ت.750هـ)، الجوهر النقي على سنن البيهقي، دار الفكر، دمشق، د.ت.
- 11) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت.579هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1401هـ.
- 12) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت.579هـ)، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1981م.
- 13) ابن الحاج، عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، المدخل، دار الفكر، 1981م.
- 14) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، بيروت، 1984م.
- 15) ابن القطان الفاسي، أبو الحسن علي بن محمد (ت.628هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، مكة المكرمة، 1997م.
- 16) ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد (ت.909هـ)، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، تحقيق وتعليق: روحية عبدالرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992م.
- 17) ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر (ت.234هـ)، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1404هـ.
- 18) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام (ت.728هـ)، الاستقامة، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ط1، 1403هـ.
- 19) ابن حبان، محمد بن حبان البُستي (ت.354هـ)، الثقات، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، ط1، 1975م.

- (20) ابن حبان، محمد بن حبان البستي (ت. 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م.
- (21) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت. 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، 1992م.
- (22) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت. 852هـ)، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق، الرياض، ط7، 1424هـ.
- (23) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت: 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، 1986م.
- (24) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت. 852هـ)، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1984م.
- (25) ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد (ت. 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
- (26) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت. 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، 1970م.
- (27) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت. 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
- (28) ابن سعد: محمد بن سعد بن منيع (ت. 230هـ)، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، د.ت.
- (29) ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان (ت. 385هـ)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين والمتروكين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2009م.
- (30) ابن شاهين، عمر بن أحمد بن عثمان (ت. 385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، الكويت، ط1، 1984م.
- (31) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت. 463هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعي، دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب، ط1، 1993م.
- (32) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت. 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1387هـ.
- (33) ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت. 744هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبدالعزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط1، 2007م.

- (34) ابن عثيمين، محمد بن صالح بن محمد (ت.1421هـ)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، دار الوطن، دار الثريا، الرياض، 1413هـ.
- (35) ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت.365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط3، 1988م.
- (36) ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (ت.620هـ)، المغني في فقه الإمام أحمد، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
- (37) قلعي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1988م.
- (38) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت.774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط32، 1999م.
- (39) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت.774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1997م.
- (40) ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد (ت.273هـ)، سنن ابن ماجة: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- (41) ابن معين، يحيى بن معين (ت.238هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، 1979م.
- (42) ابن معين، يحيى بن معين (ت.238هـ)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، 1400هـ.
- (43) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت.711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- (44) أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت.275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- (45) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت.430هـ)، تاريخ أصبهان، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
- (46) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت.430هـ)، دلائل النبوة، تحقيق: محمد رواس قلعه جي، وعبدالبر عباس، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986م.
- (47) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلی (ت.307هـ)، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1984م.
- (48) الأشبيلي، عبد الحق، (ت.581هـ)، الأحكام الوسطى، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، 1995م.

- 49) مالك، مالك بن أنس الأصبحي (ت.179هـ)، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 50) الألباني، محمد بن ناصر الدين (ت.1420هـ)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطائف، ط1، 1994م.
- 51) الألباني، محمد بن ناصر الدين (ت.1420هـ)، صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي، بيروت، 2010م.
- 52) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت.256هـ)، التاريخ الأوسط، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، ط1، 1977م.
- 53) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت.256هـ)، التاريخ الكبير، التاريخ الكبير، تحقيق: السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- 54) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت.256هـ)، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، الإمامة، بيروت، ط3، 1987م.
- 55) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (ت.292هـ)، مسند البزار المسمى بالبحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله (عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي) وآخرين، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة، ط1، (بدأت 1989م وانتهت 2009م)
- 56) البيهقي، الحسين بن مسعود بن محمد (ت.516هـ) شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوظن محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط2، 1983م.
- 57) البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت.840هـ)، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط2، 1403هـ.
- 58) البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي (ت.452هـ)، الآداب، اعتنى به: أبو عبدالله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1988م.
- 59) البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي (ت.452هـ)، دلائل النبوة، تحقيق: عبد المعطي قلعي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1988م.
- 60) البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، 1994م.
- 61) البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، دار قتيبة، دمشق - بيروت، دار الوعي، حلب - دمشق، دار الوفاء، المنصورة - القاهرة، ط1، 1991م.
- 62) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاکر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- 63) الترمذي، علل الترمذي الكبير، تحقيق صبيح السامرائي، وآخرين، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1، 1409هـ.
- 64) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 452هـ)، المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
- 65) الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير (ت: 219هـ)، مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق، ط1، 1996م.
- 66) الدار قطني، علي بن عمر (ت: 385هـ)، سنن الدار قطني، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، 1966م.
- 67) الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن (ت: 255هـ)، سنن الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زملي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ.
- 68) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
- 69) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748هـ)، العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 70) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748هـ)، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1998م.
- 71) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط1، 1992م.
- 72) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت. 748هـ)، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، دار احياء التراث قطر، 1994م.
- 73) السمعاني، عبدالكريم بن محمد بن منصور (ت. 562هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1962م.
- 74) الزمخشري، محمود بن عمر (ت. 538هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، د.ط.
- 75) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت. 204هـ) مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 76) البيروتي، محمد بن محمد درويش (ت. 1277هـ)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.

- (77) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت.241هـ)، العلل ومعرفة الرجال ، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2، 2001م.
- (78) ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت.241هـ)، المسند ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د.ت.
- (79) الصالحي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت.744هـ)، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1996م.
- (80) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت.360هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1415هـ.
- (81) الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب (ت.360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط2، 1983م.
- (82) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت.310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 2000م.
- (83) الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة (ت.321هـ)، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993هـ.
- (84) الطيالسي، أبو داود سليمان بن الجارود (ت.204هـ)، مسند الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1999م.
- (85) العراقي، عبد الرحيم بن الحسيني (ت.806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، تحقيق: عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- (86) العقبلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى (ت.322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1984م.
- (87) القضاي، محمد بن سلامة بن جعفر (ت.454هـ)، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
- (88) المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن (ت.742هـ)، تهذيب الكمال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1980م.
- (89) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، وآخرين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1986م.
- (90) البكجري، علاء الدين مغلطاي ابن قليج بن عبد الله (ت.762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م.

- 91) الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت. 307هـ) مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1984م.
- 92) النسائي، أحمد بن شعيب (ت. 303هـ)، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1396هـ.
- 93) النسائي، أحمد بن شعيب (ت. 303هـ)، تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط1، 1369هـ.
- 94) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت. 676هـ)، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.
- 95) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف (ت. 676هـ)، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، 2010م.
- 96) مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت. 261هـ): صحيح مسلم: تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- 97) الهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت. 807هـ)، كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1979م.
- 98) الهيثمي، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت. 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: علي بن أبي بكر، دار الفكر، بيروت، 1412هـ.

